واردات عدد .....
17 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي

2025/65.

مشـروع قانون

يتعلّق بالموافقة على اتّفاقية الضّمان المُبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التّونسية والمؤسّسة الدّولية الإسلامية لتمويل التّجارة والمتعلّقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشّركة التّونسية للكهرباء والغاز والمؤسّسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطّبيعي

فصل وحيد: تتمّ الموافقة على اتّفاقية الضّمان المُلحقة بهذا القانون والمُبرمة بتونس بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التّونسية والمؤسّسة الدّولية الإسلامية لتمويل التّجارة والمتعلّقة باتفاقية المرابحة المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسّسة المذكورة بمبلغ لا يتجاوز سبعين مليون (70.000.000) دولارا أمريكيا للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطّبيعي.

2025/65.

(مشروع قانون يتعلق بالموافقة على اتفاقية الضمان المبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة والمتعلقة باتفاقية المرابحة المبرمة بين الشركة التونسية للكهرباء والغاز والمؤسّسة المذكورة للمساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي)

***

شرح الأسباب

يهدف مشروع القانون المعروض إلى الموافقة على اتفاقية الضمان الملحقة به والمبرمة بتاريخ 12 مارس 2025 بين الجمهورية التونسية والمؤسّسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة وذلك طبقا للتشريع الجاري به العمل في هذا المجال.

ويتعلق ضمان الدولة بالقرض المسند للشركة التونسية للكهرباء والغاز بمقتضى اتفاقية المرابحة المبرمة بينها وبين المؤسّسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة بتاريخ 12 مارس 2025 بهدف المساهمة في تمويل استيراد الغاز الطبيعي في حدود مبلغ لا يتجاوز سبعين مليون (70.000.000) دولارا أمريكيا.

هذا، ويندرج ابرام اتفاقية المرابحة المشار إليها ضمن الاتفاقية الإطارية للتعاون المالي الموقعة بتاريخ 12 فيفري 2021 بين الدولة التونسية والمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة، علما وأن هذه المؤسسة تقوم بتمويل احتياجات عدّة مؤسّسات عمومية من السلع والمواد الاستراتيجية ومنها الشركة التونسية للكهرباء والغاز لتمويل استيراد الغاز الطبيعي.

ونظرا لأهمية تزويد الشّركة التونسية للكهرباء والغاز بالغاز الطبيعي لإنتاج الكهرباء وضرورة توفير وتنويع مصادر التمويل الوطنية والأجنبية لتعبئة الموارد المطلوبة حتى تتمكّن الشركة من الإيفاء بالتزاماتها التعاقدية تجاه مزوّديها بما يساهم في تحقيق الأمن الطاقي بالبلاد التونسية، فقد تم في إطار التعاون مع مجموعة البنك الإسلامي للتنمية وخاصة مع المؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة إبرام اتفاقية المرابحة موضوع هذا القانون.

هذا وتتمثل **الشروط المالية للاتفاقية** المشار إليها في ما يلي:

- صيغة التمويل: عقد مرابحة،
- نسبة الفائدة: معدل نسبة المقايضة MSR Mid Swap Rate +هامش 4%،
- فترة التمويل: 12 شهرا من تاريخ السحب الأول،
- فترة التسديد لكل سحب: 3 سنوات كالتالي:
  - قسط أول: 24 شهرا.
  - قسط ثان: 30 شهرا.
  - قسط ثالث: 36 شهرا.
- عمولة التنفيذ: 0.4% من مبلغ التمويل الجملي،
- الضمان: ضمان الدولة التونسية.

هذا هو الغرض من مشروع القانون المصاحب.

2025/65.
واردات عدد .....
17 جوان 2025
مجلس نواب الشعب
مكتب الضبط المركزي